# تقرير دولي يبرز نقاط ضعف السعودية في جذب الشركات العالمية

التغيير

أبرز تقرير دولي نقاط ضعف عديدة للمملكة في جذب الشركات العالمية من أجل افتتاح مقرات لها في المملكة.

وذكر تقرير لوكالة الأنباء الفرنسية أن المدن في المملكة تفتقر إلى البنية التحتية الملائمة في قطاعات رئيسية.

مثل النقل والمصارف، بينما تعاني بعض الوزارات من بيروقراطية متجذّرة.

وقال الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة "ستراتفور" الاستشارية ريان بوهل للوكالة إنّ الرياض

بعيدة جداً عن "دبي وحتى أبوظبي من حيث الليبرالية الاجتماعية والإسكان والتعليم وأماكن الترفيه".

وتابع أنّ "الحقيقة الصعبة الأخرى هي أنّ في المملكة 19 مليون مواطن محافظ إلى حد كبير سيكونون أقل قابلية للتفاعل مع العادات الاجتماعية الغربية لسنوات قادمة مقارنة بالإمارات".

وهذه ليست التحديات الوحيدة.

فبينما ينظر إلى دبي على أنها واحدة من أكثر المدن أماناً في المنطقة، تواجه الرياض تهديداً من حركة أنصار ا في اليمن، حيث تقود تحالفاً عسكرياً منذ 2015، والجماعات المتطرفة على حد سواء.

ومن المتوقع أن تتعرض جهود المملكة لتحسين صورتها لضغوط من قبل الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة.

وذلك بعدما لوّح الرئيس جو بايدن بجعل المملكة "منبوذة" على خلفية جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي وسجلّها الحقوقي وحرب اليمن.

وجعلت البنية التحتية الحديثة والقوانين السلسة من دبي المقر الإقليمي المفضّل للشركات الدولية.

وسهّلت الإمارة الخليجية الثرية فتح الأعمال التجارية في منطقة تعاني من البيروقراطية.

ما ساعدها على استضافة نحو 140 مقرّاً لشركات كبرى خلال 3 عقود، أكثر من أي مدينة أخرى في الشرق الأوسط.

وبينما كانت بيئة الأعمال تزدهر في دبي، تعثر النمو في الرياض، عاصمة أكبر اقتصاد عربي، بسبب السياسات المتشددة والتهديدات الأمنية والفساد.

ويحاول محمد بن سلمان وضع حد لذلك عبر دفع افتتاح أعمال جديدة بوتيرة متسارعة، من المطاعم إلى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

وقال بن سلمان إنّ هدفه "أن تصبح الرياض واحدة من أكبر عشر اقتصادات مدن في العالم".

ولتسريع هذا الهدف، أعلنت الرياض أنّها ستوقف، اعتباراً من مطلع العام 2024، التعامل مع شركات أجنبية تقيم مقرات إقليمية لها خارج المملكة.

وتمثّل الخطوة تحدّياً مباشراً لدبي وتهدّد بسباق مفتوح محتدم بين الجارتين الحليفتين، المملكة والإمارات.

وقال الأستاذ المساعد في كلية لندن للاقتصاد والسياسة ستيفن هيرتوغ: "لا أعتقد أنّ هذه هي النية، ولكن هذا ما سيحصل عملياً، كون دبي الموقع المفضّل كمقر إقليمي للشركات الدولية".

وتبنّت المملكة مؤخرا سلسلة من التغييرات الاجتماعية التي لم يكن من الممكن تصورها في السابق، وعدّلت بعض قوانينها المتشددة.

وفتحت الرياض، المدينة التي يبلغ عدد سكانها 7.5 ملايين نسمة وكان يُنظر إليها على أنها معقل لسياسات المحافظين، أبوابها للترفيه والاستثمار.

وتم تهميش هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونفّذت حملات لمكافحة الفساد.

وتلطّخت عملية التجديد بجريمة قتل خاشقجي في إسطنبول عام 2018.

والحملة القمعية ضد المعارضة التي شهدت وضع العديد من المنتقدين السلميين وراء القضبان.

لكن الوجه الجديد للعاصمة جذب مع ذلك مستثمرين كثيرين يأملون في الاستفادة من مشاريع بمليارات الدولارات.

مثل مدينة "نيوم" المستقبلية الضخمة المخطط لها على ساحل البحر الأحمر.

ويقول المسؤولون في نظام آل سعود إنّ المملكة تستضيف أقل من 5% من المقرات الرئيسية للشركات الكبرى في المنطقة.

وذلك رغم أنها تمثّل "حصة الأسد" من الأعمال والعقود إقليمياً.